مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الأمن الغذائي أمام اختبار صعب حداد: ننفّذ خطة إستثنائيّة لدرء المخاطر

يواجه لبنان حالة طوارئ انسانية متفاقمة، في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتداعيات النزوح، ولا يزال أكثر من مليون شخص في حالة هشة يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات لتأمين احتياجاتهم الاساسية. وتؤدي الاسعار المرتفعة وفقدان مصادر الدخل وضغط الاسواق المحلية، الى جعل الحصول على الغذاء أكثر صعوبة بالنسبة الى الأسر المتضررة

لم يعد العدوان الاسرائيلي المتصاعد والتهجير القسري مجرد ازمة ظرفية، بل تحول الى حالة تؤثر بشكل مباشر على حياة ملايين الاشخاص، في ظل انخفاض القدرة الشرائية الى مستويات غير مسبوقة، مما جعل تأمين الطعام في صلب التحديات اليومية. في هذا السياق، تؤكد منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ان المشكلة الحالية تمتد لتشمل منظومة الانتاج بأكملها، التي تواجه ضغوطا متراكمة في وقت تتراجع فيه قدرة العديد من المزارعين على الاستمرار في عملهم مما يهدد الاستقرار. كما تبرز خطورة الوضع ايضا لكون تأثير المعوقات لم يعد محصورا بفئة واحدة، بل بات يشمل نطاقا واسعا من السكان، حيث تتزايد نسب الفقر في المناطق، مع اختلاف الدرجات بين محافظة واخرى. ففي حين تعاني بعض الاماكن من ضغوط معتدلة، وصلت في بعض الحالات الى مرحلة متقدمة، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين المستلزمات والقدرة على الاستجابة.

هذا التفاوت الجغرافي والاجتماعي يجعل التدخلات أكثر صعوبة من حيث الاستهداف والتوزيع. وتتجه الجهود نحو مقاربة تشمل ايضا تعزيز قدرة المجتمعات على التصدي للواقع، اذ تعمل الجهات الفاعلة، على تنفيذ برامج متعددة المستويات، تهدف الى توزيع الموارد المحدودة بطريقة أكثر عدالة وفعالية. وذكر تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة، ان 1.2 مليون شخص سيواجهون مستويات عالية من انعدام الامن الغذائي الحاد المصنف ضمن المرحلة الثالثة خلال الفترة الممتدة بين نيسان وآب من السنة الجارية. وهكذا، فان تأمين القوت من الركائز الاساسية للاستقرار، إذ يضمن حصول جميع الافراد على غذاء كاف وآمن ومغذ بشكل مستمر، مما يسهم في الحفاظ على صحة الانسان والحد من مشكلات الامراض. كما يساهم في تقليل معدلات الجوع، ويعد الغذاء من الركائز الاساسية للتنمية، إذ يضمن حصول جميع الافراد على المتطلبات، حيث يسهم في الحد من الامراض أو عدم التوازن، مما ينعكس بشكل مباشر على جودة الحياة. كما يلعب دورا مهما في تعزيز الصمود، اذ يساعد في تقليل معدلات الجوع، ويحد من التوترات الاجتماعية التي قد تنتج من نقص الموارد الغذائية أو ارتفاع اسعارها. وعندما تتوافر المتطلبات بشكل جيد، يتحسن المردود، ويزداد النشاط، اضافة الى ذلك فهو يشجع على تحسين الكفاءة، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

"الأمن العام" سلطت الضوء على المخاطر الناتجة عن تدهور الاوضاع، وحاورت ممثلة منظمة الاغذية والزراعة في لبنان نورة أوربح حداد.

■ ما هي أبرز المشكلات التي تواجه الفاو حاليا في ايصال المساعدات الى الاماكن المنكوبة؟

□ ان التحدي الاكبر اليوم، لا يتمثل فقط في ولوج بعض المناطق المتضررة بل ايضا في ضمان استمرار المزارعين والعائلات الريفية في الحفاظ على الانتاج، وفي ظل الظروف الامنية والاقتصادية الصعبة. فالخسائر التي لحقت بالأصول الزراعية والبنى التحتية، الى جانب النزوح تؤثر بشكل مباشر على قدرة المزارعين على مواصلة اعمالهم. في الوقت ذاته، ان هؤلاء يواجهون ارتفاعا في كلفة المستلزمات والطاقة والنقل، كما توجد صعوبات في دخول الاسواق في وقت لم يكن فيه هذا القطاع قد تعافى بالكامل من الويلات. اما المنظمة فتواصل العمل في متابعة تنفيذ برامجها في المناطق الآمنة والمتاحة وتكييف الاليات وفقا للظروف لضمان الاستمرارية، وتؤكد ان الزراعة في اوقات المحن ليست مجرد قطاع بل تمثل اداة اساسية لحماية الانتاج الغذائي المحلي وتعزيز أمنه واستقراره في المجتمعات الريفية.

■ كيف يساهم امتداد ظاهرة الترحيل القسري على قدرتكم في تلبية المتطلبات المتزايدة؟

□ من منظورنا، لا يؤثر ذلك على زيادة الضروريات للأسر المنكوبة فقط، بل يمتد ايضا الى المجتمعات المضيفة والانظمة الغذائية المحلية. فإن استمرار هذا الوضع يضع ضغوطا اضافية على الموارد والخدمات وفرص العمل في المناطق المستقبلة، في وقت قد يفقد فيه العديد من المزارعين امكانية بلوغ اراضيهم أو مواصلة مهماتهم. لهذا نركز على تعزيز القدرة على مواجهة الضغوط المتراكمة.

■ ما هي المناطق التي تشهد اعلى مستويات السلامة الغذائية، وما هو حجم المتطلبات مقارنة ببقية الاماكن؟

□ ان البلد يعيش في وضع متدهور في هذا المجال نتيجة التصعيد الاخير وموجات التشريد الواسعة منذ مطلع آذار 2026. كما تشير احدث التقديرات الى ان نحو 1.24 مليون شخص سيواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الغذاء الحاد، بين شهري نيسان وآب، بزيادة كبيرة مقارنة بنحو 874 ألف شخص خلال الفترة السابقة. ويظهر التحليل للتصنيف المرحلي ان محافظة الجنوب والنبطية هي الاكثر تأثرا، وتعتبر أقضية بنت جبيل ومرجعيون الاشد خسارة، حيث يعاني 65 في المئة من السكان المرحلة الثالثة أو ما فوق تليها صور بنسبة 57% والنبطية 51%، كما تسجل هذه الاماكن اعلى نسب من المصنفين في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة)، حيث تبلغ نحو 10% في بنت جبيل ومرجعيون، و6% في كل من صور والنبطية، مما يعكس حجم الحاجات وخطورة الوضع، ويؤكد الاهمية الملحة لحماية سبل العيش.

■ هل تملكون تقديرات محدثة في شأن عدد الاشخاص المتوقع دخولهم في مرحلة التدهور الشديد خلال الفترة اللاحقة؟

□ تشير التوقعات الى استمرار تراجع الامور خلال الاشهر المقبلة، ما لم يتم توسيع نطاق الاستجابة الانسانية والزراعية. ويظهر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل ان الصراع الاخير يزيد من مخاطر انزلاق الكثير من العائلات الريفية وبخاصة في الاماكن المدمرة الى مستويات أشد من نقص حاد في الغذاء.

ممثلة منظمة الاغذية والزراعة في لبنان نورة أوربح حداد.

علينا توفير البذور والمدخلات والاعلاف البيطرية

■ ما هي الاجراءات التي تتخذونها للحد من تأثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية على الأسر الاكثر ضعفا؟

□ تساهم الزيادات بشكل مباشر على قدرة الاسر الاكثر هشاشة على تلبية احتياجاتها الاساسية، خصوصا في ظل تراجع فرص الدخل، لذا فان الحد من تأثير هذه الارتفاعات لا يقتصر على المساندة فحسب، بل يشمل ايضا الحفاظ على الانتاج المحلي. لهذا نعمل، بالتعاون مع وزارة الزراعة والشركاء المعنيين، على دعم المزارعين من خلال المساعدات النقدية المرتبطة بالنشاط (Cash Plus)، وتوفير البذور والمدخلات والاعلاف والخدمات البيطرية، وغيرها من اشكال العون التي تساعدهم على حماية مواردهم وتعزيز قدرتهم على توفير دخل دائم. فكما نسعى ايضا الى تطوير ودعم سلاسل القيمة، بما يساهم في تحسين توفير الاغذية وتقليل أثر تقلبات الاسواق على الفئات الضعيفة. إن كل استثمار في حماية الانتاج، يساهم في الحد من تفاقم المتطلبات الانسانية مستقبلا.

■ كيف يتم التنسيق مع السلطات اللبنانية والمنظمات الدولية لضمان تدفق المساعدات والامدادات؟

□ نحن نعمل بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية، ولا سيما وزارة الزراعة، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الدولية، لضمان استجابة فعالة للضروريات المتزايدة الناتجة من الازمة. يستند هذا التعاون الى شراكة استراتيجية ومؤسساتية متواصلة، حيث تنفذ معظم التدخلات بالتنسيق المباشر مع الوزارة وبما ينسجم مع الاولويات الوطنية. كما يشمل تبادل المعلومات والبيانات، اجراء التقييمات المشتركة للخسائر والضروريات، تحديد الاولويات، وتوجيه المبادرات نحو الاماكن الاكثر ضررا. كما نتطلع الى دور قيادي في تنسيق الجهود مع برنامج الاغذية العالمي، بما يعزز تكامل الاستجابة الانسانية ويضمن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة. في هذا السياق، اننا نساهم، بالتعاون مع الاشخاص المختصين، في اعداد وتنفيذ خطة الاستجابة للبنان (Lebanon Response Plan) والنداء العاجل المعدل (Revised Flash Appeal)، بما يضمن تحديد المسارات وفقا للأولويات. في ظل المشكلة الحالية، يكتسب هذا التنظيم اهمية خاصة لضمان استمرارية العون وصون مصادر الرزق والحفاظ على الانتاج المحلي، باعتبار ذلك من أهم العناصر الاساسية في مسيرة الصمود والتعافي.

■ ما هي انعكاسات النقص المحتمل في التمويل على برامج المساعدات خلال المرحلة المقبلة؟ ◄

◄ □ إن أي نقص في التمويل ينعكس على قدرة الاستجابة الانسانية على مواكبة المتطلبات المتزايدة. في القطاع الزراعي، قد يؤدي ذلك الى تأخير او تقليص التدخلات الطارئة الضرورية في الوقت الذي تحتاج فيه الاسر الريفية الى دعم عاجل للحفاظ على قدرتها الانتاجية. كما أن محدودية الدعم المالي، قد تؤخر جهود استعادة الانشطة الزراعية واعادة تأهيل الاصول والبنى التحتية المتضررة، مما يفاقم الضغوط ويحد من فرص التعافي. من هنا تبرز اهمية توفير المال الكافي في الوقت المناسب، ليس فقط لتلبية الامور الآنية، بل ايضا لمنع تآكل القدرات.

■ هل هناك خطط مستحدثة اضافية في حال استمرار النزاع أو تفاقم الاوضاع؟

□ تواصل الفاو مراجعة برامجها ومشاريعها وفقا لتطور الامور على الارض. وفي حال استمرار النزاع أو تفاقم المتطلبات، تعمل المنظمة بشكل فعال على تحديث التقييمات، تعزيز الموارد المتاحة، وتوسيع نطاق الاستجابة بما يتناسب مع المستلزمات المتزايدة. في هذا الاطار، اطلقنا خطة الطوارئ للفترة 2026–2028 التي تهدف الى حماية واستعادة طريقة العيش، ودعم التعافي كما تتمثل الاولوية الحالية في مساعدة المزارعين، لا سيما صغار المنتجين منهم ومربي الانتاج الحيواني، على الاستمرار ومنع تحول الخسائر الحالية الى اضرار طويلة الامد، من خلال تقديم المساعدات المالية والقسائم الشرائية، بما يمكن من مواصلة تأمين المحاصيل، كما يشمل الدعم البيوت البلاستيكية وانظمة الري بالتوازي وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات المقبلة والاستثمار والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، اضافة الى مساعدة التعاونيات والمجموعات الزراعية، لما لها من دور اساسي في تعزيز الصمود والحفاظ على النشاط المحلي.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها الى المجتمع الدولي والجهات المانحة في شأن الوضع في لبنان؟

□ نقول لهم ان الوقت لا يزال متاحا لمنع مزيد من التدهور في الأمن الغذائي، لكن ذلك يتطلب استجابة سريعة ومستدامة. فالاستثمار اليوم في الزراعة لا يساهم فقط في تلبية كل الامور، بل يساعد على حماية الاصول بشكل فعال، والحفاظ عليها، والحد من تفاقم المتطلبات في المستقبل. من وجهة نظرنا، في المرحلة الحالية يجب العمل على ثلاثة مسارات متكاملة: تعزيز توفر البيانات والمعلومات الموثوقة لتحديد الحاجات وتوجيه المساعدة الى الفئات المنكوبة من خلال التقييمات السريعة وذلك بهدف الاستجابة بصورة مثمرة، توسيع نطاق المساعدة الانتاجية، دعم التعافي المبكر من خلال اعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية المتضررة، وتمكين المزارعين من العودة الى الانتاج في أسرع وقت ممكن. اما في المدين المتوسط والطويل، فنركز على اصلاح المقومات الاساسية، بما يشمل أنظمة الري وادارة الموارد، دعم الثروة الحيوانية، استصلاح الاراضي، وسلاسل القيمة الزراعية، الى جانب توسيع الممارسات القادرة على التكيف مع التبدلات المناخية. كما يشمل هذا التوجه، تعزيز قدرات المجموعات، وفي هذا السياق، يجب تطوير الخدمات والاسواق المحلية، بما يساهم في بناء برنامج غذائي أكثر قدرة على الاستدامة. وقد اثبتت التعاونيات ايضا، باعتبارها مؤسسات اجتماعية واقتصادية، قدرتها على المواجهة في مثل هذه الظروف، ودورها الاساسي في الحفاظ على نشاطها. في الوقت نفسه، يبقى تعزيز القدرات الوطنية والانظمة المحلية على الاستعداد للمواجهة امرا اساسيا في ظل استمرار الضغوط. في هذا المجال، ومن وجهة نظرنا، فلا ينبغي ابدا أن يقتصر الهدف على اعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الخلاف، بل يجب ان يتمحور على المساعدة العودة بأكثر قوة وقدرة. فما يجب قوله، ان الزراعة في لبنان تمثل استثمارا في التحسن والاستقامة والانتعاش. وكلما تم التدخل بشكل أسرع، ازدادت فرص الحد من الاعتماد على المساعدات الانسانية على المدى الطويل.

يشكل التمويل الكافي الحماية المهمة لسبل العيش